من الوعد إلى التنفيذ:

زيادة تمويل التكيف
لصالح الفئات الأكثر عرضة للمخاطر



ورقة سياسات منظمة كير الدولية لمؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) لعام 2026

مقدمة

تتسارع أزمة المناخ بأسرع مما تتسارع الإرادة السياسية للتصدي لها. ففي مختلف أنحاء العالم، تواجه المجتمعات المحلية حالات جفاف وفيضانات وعواصف وموجات حرارة وحرائق غابات وتدهوراً في النظم الإيكولوجية وغير ذلك من الآثار المناخية التي تزداد شدتها وتهدد الأرواح وسبل العيش. ولا يمثل تغير المناخ تهديداً مستقبلياً: فالناس والمجتمعات المحلية يعيشون بالفعل تبعاته، وتتزايد تكاليف التقاعس عن العمل عاماً بعد عام. ويؤدي تغير المناخ إلى تكثيف آثار ظاهرة النينيو في مناطق كثيرة، إذ يمكن لارتفاع درجات الحرارة وازدياد دفء الغلاف الجوي أن يضاعفا ما يرتبط بها من ظواهر متطرفة من حرارة وجفاف وأمطار غزيرة، مما يفرض ضغوطاً إضافية على المجتمعات المحلية المعرّضة للتأثر أصلاً.

وقد أضفى تقرير الحد من التجاوز لعام 2026 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) طابعاً رسمياً على ما ظللنا نتوقعه منذ وقت طويل: فالأطراف لم تبقَ على المسار الصحيح للوفاء بالالتزام بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية، مع ما يُتوقع أن يترتب على ذلك من آثار عميقة ومتزايدة الشدة. وكل جزء من الدرجة يُتفادى يقلل من مخاطر الفقر والجوع والنزوح وفقدان التنوع البيولوجي والاضطراب الاقتصادي والخسائر والأضرار التي لا يمكن تداركها. ومع أن التكيف أمر أساسي، فإنه لا يستطيع مواكبة الاحترار غير المكبوح. ويجب أن يستند العمل المناخي إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة وإلى الواقع المعيش للمجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من تغير المناخ على حد سواء، بما يكفل أن تكون القرارات قائمة على الأدلة وشاملة للجميع ومستجيبة للسياقات المحلية.

ويأتي هذا العمل في وقت تتعرض فيه التعددية لضغوط متزايدة، وتكافح فيه العملية الدولية المعنية بالمناخ من أجل تحقيق ما هو مطلوب من حجم العمل وسرعته. ولا يزال تنامي انعدام الثقة بين الأطراف يعوق إحراز التقدم، إذ كثيراً ما تتعثر المفاوضات في جدالات تضع التكيف في مواجهة التخفيف. غير أن هاتين الأولويتين ليستا متنافستين. فالتخفيف ضروري للحد من المخاطر المناخية الحالية والمستقبلية، في حين أن تسريع إجراءات التكيف أمر بالغ الأهمية لحماية الناس والنظم الإيكولوجية من الآثار التي تحدث بالفعل ومن تلك التي لم يعد بالإمكان تفاديها.



© 2026 CSRC Nepal – Community Self Reliance Center/CARE

Nepal

ولم يسبق للمجتمع الدولي أن حظي بتفويض أوضح للعمل. فقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، بأغلبية كبيرة، الفتوى الاستشارية التاريخية لمحكمة العدل الدولية (ICJ) بشأن تغير المناخ، مؤكدة من جديد أن على الحكومات التزامات بموجب القانون الدولي بالعمل بفعالية بشأن تغير المناخ، وحماية النظام المناخي، ومعالجة ما ينجم عنه من ضرر.

وينبغي لمؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) أن يحوّل الالتزامات إلى تنفيذ ملموس ونتائج قابلة للقياس. وبناءً على القرارات المعتمدة في مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30)، بما في ذلك التقدم المحرز بشأن الهدف العالمي المتعلق بالتكيف (GGA)، والالتزامات المتجددة بمضاعفة تمويل التكيف ثلاث مرات، وتنفيذ خطة العمل الجنسانية (GAP)، والنهوض بالانتقال العادل، يجب على المجتمع الدولي الآن أن يبرهن على أن هذه النتائج ستترجم إلى تحسينات ملموسة للمجتمعات المحلية المعرّضة للتأثر.

وتدرك منظمة كير الدولية (CARE International) الحاجة إلى التمويل الخاص في العمل المناخي. وينبغي النظر إلى التمويل الخاص باعتباره مكملاً للتمويل المناخي العام لا بديلاً عنه. فالتمويل المناخي العام يظل أساسياً، ولا سيما للتكيف وللخسائر والأضرار ولدعم البلدان والمجتمعات المحلية المعرّضة للتأثر والهشة، إذ كثيراً ما يكون الاستثمار الخاص محدوداً. ولما كانت التزامات التمويل المناخي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاق باريس التزامات متفقاً عليها بين البلدان، فإن منظمة كير الدولية ترى أن المفاوضات الدولية بشأن المناخ يجب أن تواصل إعطاء الأولوية لتمويل مناخي عام طموح ويمكن التنبؤ به ومتاح، يصل إلى المستوى المحلي وإلى المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من تغير المناخ.



المطالب الرئيسية لمؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31)

التمويل المناخي:
يجب على البلدان المتقدمة أن توفر مساراً واضحاً وذا مصداقية لتحقيق الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) البالغ 300 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2035، وأن تزيد زيادة كبيرة التمويل المناخي الذي يمكن التنبؤ به والمتاح والقائم في معظمه على المنح.

التكيف:
يجب على الأطراف سد الفجوة في تمويل التكيف والانتقال من الأطر إلى التنفيذ، بما يضمن وصول التمويل إلى المجتمعات المحلية المعرّضة للتأثر ودعم التكيف بقيادة محلية على نحو يراعي المنظور الجنساني.

الشؤون الجنسانية:
يجب على الأطراف أن تنفذ خطة عمل بيليم الجنسانية تنفيذاً كاملاً، مع توفير الموارد الكافية والمساءلة، وضمان مشاركة وقيادة مجديتين لمنظمات حقوق المرأة والمجموعات التي تقودها النساء.

الخسائر والأضرار:
يجب على البلدان المتقدمة أن تزيد على وجه السرعة التمويل العام الذي يمكن التنبؤ به والقائم في معظمه على المنح لصالح صندوق مواجهة الخسائر والأضرار، وأن تكفل وصول دعم مباشر ومتاح إلى المجتمعات المحلية المتضررة.

التخفيف:
يجب على الأطراف تسريع تنفيذ مساهمات محددة وطنياً طموحة لعام 2035 تتواءم مع هدف 1.5 درجة مئوية، وتحقيق انتقال عادل ومنظم ومنصف بعيداً عن الوقود الأحفوري، مع زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية.



تفاصيل المطالب الرئيسية

١ التمويل المناخي

يُتوقع أن يشكل مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثون (COP31) نقطة تحول من الالتزامات المدونة على الورق إلى التنفيذ. غير أن تحقيق عمل مناخي طموح — ولا سيما التكيف — سيتوقف، بالنسبة لكثير من البلدان النامية، على توافر تمويل مناخي دولي يمكن التنبؤ به وكافٍ ومتاح.

وبدون قدر أكبر من اليقين بأن الموارد الموعودة ستتحقق، ستظل الطموحات المتعلقة بتسريع العمل المناخي بعيدة المنال. فمعظم البلدان المتقدمة لم تضع بعد خططاً ذات مصداقية لزيادة التمويل المناخي بما يتماشى مع الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) البالغ 300 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2035، أو للوفاء بالتزامها بمضاعفة التمويل المناخي الدولي ثلاث مرات بحلول ذلك العام.

وقد تجلى هذا الافتقار إلى الإرادة السياسية خلال مفاوضات المناخ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الدورة الرابعة والستين للهيئتين الفرعيتين (SB64) المعقودة في بون في يونيو 2026، حيث أبدت بلدان الشمال العالمي استعداداً ضئيلاً للدخول في نقاش جاد حول كيفية وفائها بالتزاماتها الواضحة بموجب المادة 9.1 من اتفاق باريس بتوفير الموارد المالية للتخفيف والتكيف في البلدان النامية.

وينبغي لمؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) أن يطلق عملية توفر في آن واحد مساراً لزيادة التمويل المناخي زيادة كبيرة في السنوات المقبلة، ووضوحاً أكبر بشأن كيفية تنفيذ الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) وتحقيقه.

المطالب الرئيسية بشأن التمويل المناخي:

- **خطط ذات مصداقية لزيادة التمويل المناخي:** أن تبلّغ البلدان المتقدمة الأطراف عن خطط واضحة وشفافة وقابلة للتحقيق لزيادة التمويل المناخي قبل مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) بوقت كافٍ، بما في ذلك كيفية إسهامها في بلوغ الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) والالتزام بمضاعفة تمويل التكيف ثلاث مرات.
- **الوفاء بالالتزامات بموجب المادة 9.1:** إجراء نقاش موضوعي في مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) بشأن التزامات البلدان المتقدمة بموجب المادة 9.1 من اتفاق باريس، بما في ذلك كيفية ترجمة التزامات التمويل المناخي إلى دعم مالي ملموس ويمكن التنبؤ به ومتاح، مع تركيز قوي على التمويل القائم على المنح للتكيف وللخسائر والأضرار.
- **خطة تنفيذ الهدف الكمي الجماعي الجديد:** اتخاذ قرار في مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) بوضع خطة تنفيذ شاملة للهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG)، تجمع بين البلدان المتقدمة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف والثنائية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف (MDBs) وصناديق المناخ. وينبغي أن ترسم الخطة مسارات واضحة لوصول التمويل إلى البلدان والمجتمعات المحلية المعرّضة للتأثر والمنظمات والمجموعات التي تقودها النساء، إلى جانب ترتيبات متينة للشفافية والمساءلة وتتبع النتائج.



© 2026 Ana Caroline de Lima/CARE

Ecuador

٢ التمويل من أجل إجراءات التكيف

يُعد التكيف جوهر الاستجابة للمناخ، حيث يسد الفجوة بين جهود التخفيف والاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية التي تواجه بالفعل آثار تغير المناخ. وهو الركيزة التي تحمي الناس وسبل العيش والنظم الإيكولوجية من آثار عالم يزداد احتراراً، مع تعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية.

وفي عام 2015، في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21)، وبإسهامات مهمة من وفد منظمة كير الدولية، أرست الأطراف الهدف العالمي المتعلق بالتكيف (GGA) بموجب المادة 7 من اتفاق باريس. ويهدف الهدف العالمي المتعلق بالتكيف إلى تعزيز القدرة على التكيف، وتوطيد القدرة على التحمل، والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ. ومنذ عام 2015، أحرزت الأطراف تقدماً تدريجياً، بما في ذلك اعتماد إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28). وفي مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30)، اعتمدت الأطراف 59 مؤشراً عالمياً من مؤشرات بيليم للتكيف، يُسترشد بها في النهج الوطنية لتتبع إجراءات التكيف والتقدم المحرز فيه.

وفي مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30)، أرست الأطراف أيضاً رؤية بيليم–أديس بشأن التكيف، التي تتألف من عملية مواءمة سياساتية مدتها سنتان تضطلع بها الأطراف. ويشمل ذلك اختبار تطبيق مؤشرات بيليم للتكيف في بلدان مختلفة، وإدراج المؤشرات في عمليات الإبلاغ الوطنية، والتشاور مع الممارسين المعنيين وغيرهم من أصحاب المصلحة. كما أطلقت الأطراف العمل التقني الرامي إلى تحسين البيانات الوصفية والمنهجيات الخاصة بمؤشرات بيليم للتكيف، وهو ما سيُنظر فيه في مؤتمر الأطراف الثاني والثلاثين (COP32) في أديس أبابا.

ودعت الأطراف أيضاً إلى بذل جهود لمضاعفة تمويل التكيف ثلاث مرات على الأقل بحلول عام 2035، وهو التزام ضعيف لا يتناسب مع حجم الطموح المطلوب، رغم الالتزامات الواضحة بتوفير التمويل اللازم للتكيف في البلدان النامية. ويقدّر تقرير فجوة التكيف لعام 2025 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة احتياجات تمويل التكيف بمبلغ 310 مليارات دولار سنوياً في عام 2035 استناداً إلى التكاليف المحسوبة بالنماذج. وبناءً على استقراء الاحتياجات الواردة في المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs)، يرتفع هذا الرقم إلى 365 مليار دولار سنوياً.

وكان التقدم محدوداً في الدورة الرابعة والستين للهيئتين الفرعيتين (SB64)، حيث انتهت المناقشات دون اتفاق بموجب المادة 16 من النظام الداخلي. ولم تتمكن الأطراف من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هدف تمويل التكيف وتشكيل فرقة العمل التي ستقود عملية وضع البيانات والبيانات الوصفية الخاصة بالمؤشرات.

والتكيف الفعال لا يتعلق بوضع مزيد من الأطر. بل يجب أن يعالج أوجه عدم المساواة واختلالات موازين القوى والحواجز الهيكلية التي تحدد من هم الأكثر عرضة للمخاطر، ومن يستطيع الوصول إلى الموارد، ومن يتسنى له التأثير في القرارات المتعلقة بالمستقبل. فالنساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ليسوا مجرد متلقين لدعم التكيف: بل هم قادة وأصحاب حقوق وأمناء على معارف لا غنى عنها لبناء القدرة على الصمود. ولذلك يجب ألا ينقل التمويل المناخي الموارد فحسب، بل أن ينقل موازين القوى أيضاً، بحيث يصل إلى الناس والمؤسسات التي تنفذ التكيف ويعزز قدرة الناس على الصمود وقدرتهم على الفعل.

وينبغي لمؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) أن ينقل التركيز من التفاوض على الأطر إلى التنفيذ الفعلي. وينبغي تفعيل الهدف العالمي المتعلق بالتكيف (GGA) من خلال نهج منصف وشامل للجميع، يكون هدفه الطويل الأجل ضمان أن تدعم التدفقات المالية التنمية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ وأن تحقق فوائد قابلة للقياس في حياة الناس. وبالنسبة لمنظمة كير الدولية، لن يُقاس النجاح بوجود المؤشرات والبيانات والبيانات الوصفية وحدها، بل بما إذا كان التمويل يصل إلى المجتمعات المحلية المعرّضة للتأثر والمتضررة من تغير المناخ ويعزز قدرتها على الصمود.





تعمل منظمة كير مع صغار المزارعين، ومنهم المزارعات، على التكيف مع الجفاف وشح المياه، وتعزيز سبل العيش، والتعامل مع الأزمات المناخية والإنسانية المتداخلة.

المطالب الرئيسية بشأن التكيف:

- **زيادة تمويل التكيف:** ينبغي للبلدان المتقدمة أن تبرهن على التزامها بمضاعفة تمويل التكيف ثلاث مرات ليبلغ 120 مليار دولار على الأقل بحلول عام 2035، من خلال الاتفاق على خطة تنفيذ ذات مصداقية، تقوم في المقام الأول على التمويل العام القائم على المنح. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير ملموسة لسد الفجوة المستمرة في تمويل التكيف وضمان أن يكون التمويل مما يمكن التنبؤ به ومتاحاً وكافياً وقائماً على الاحتياجات، وأن يصل إلى البلدان والمجتمعات المحلية المعرّضة للتأثر التي هي في أمسّ الحاجة إليه.
- **إتاحة الوصول إلى تمويل التكيف:** يجب إصلاح قنوات تمويل التكيف لزيادة فرص الوصول إليها والمخصصات الموجهة إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها، وذلك بتقليل الحواجز الإدارية؛ وتعزيز عمليات الاعتماد ودعم المؤسسات المحلية والمجموعات التي تقودها النساء، بوسائل منها تفعيل المبادئ الأساسية للتكيف بقيادة محلية وبناء القدرة على الصمود في آليات التمويل.
- **رؤية بيليم–أديس:** ينبغي للأطراف تفعيل رؤية بيليم–أديس بإنشاء فرقة عمل متينة تقنياً ومتوازنة إقليمياً للنهوض بالعمل المنهجي والعمل المتعلق بالبيانات الوصفية لمؤشرات التكيف المعتمدة، بما يدعم البلدان والمجتمعات المحلية في قياس نجاح التكيف قياساً فعالاً.
- **صندوق التكيف:** ينبغي للأطراف في مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) أن تؤكد من جديد التزامها بصندوق تكيف قوي ومتاح ومزود بموارد كافية. وللصندوق سجل حافل في تقديم تمويل عالي الجودة للتكيف يراعي المنظور الجنساني ويكون بقيادة محلية، ولا سيما لصالح المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ. غير أن التحديات المستمرة التي يواجهها الصندوق في حشد الموارد الكافية، إلى جانب المفاوضات التي لم تُحسم بشأن انتقاله إلى اتفاق باريس، تهدد بتقويض قدرته على الأداء بالحجم المطلوب.
- **الصندوق الأخضر للمناخ:** ينبغي للصندوق الأخضر للمناخ (GCF) أن يواصل الوفاء بالتزامه بتخصيص ما لا يقل عن 50% من موارده للتكيف، مع ضمان أن يكون هذا التمويل متاحاً ويمكن التنبؤ به وأن يصل إلى المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ.

من قطعان صغيرة إلى سبل عيش أقوى: النساء يبنين القدرة على الصمود أمام تغير المناخ في فييت نام

في المجتمعات الريفية في توين كوانغ ولاي تشاو بفييت نام، جرت العادة على اعتبار تربية الدجاج والبط "عملاً نسائياً". وكانت النساء يعتنين بالحيوانات يومياً، لكن تأثيرهن على الاستثمار والإنتاج والأسواق كان محدوداً في الغالب. وأضاف تقلب الطقس المتزايد تحدياً آخر: إذ جعلت موجات الحر ونوبات البرد وتزايد مخاطر الأمراض القطعان الصغيرة أكثر عرضة للتأثر، مما هدد دخل الأسر ومدخراتها. وتوضح إحدى عضوات جمعية الادخار والإقراض القروية في بلدة بين ثانه قائلة: "عندما يتغير الطقس فجأة، تصبح دجاجاتنا أكثر عرضة للتأثر، وتفقد أسر كثيرة جزءاً من قطيعها".





ومن خلال مشروع النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة في فييت نام (AWEEV)، الممول من الشؤون العالمية الكندية، عملت منظمة كير مع النساء على جعل سبل العيش القائمة أكثر قدرة على الصمود. فكيّفت النساء إنتاج الدواجن موسمياً، واخترن سلالات متكيفة محلياً، وحسّنّ الوقاية من الأمراض، واستخدمن الأعلاف المتاحة محلياً لخفض التكاليف. وعلى نطاق المشروع الأوسع، كانت 1844 امرأة من الأقليات العرقية – أي 69.38% من النساء المشمولات بالدراسة الاستقصائية – يطبقن ثلاث ممارسات ذكية مناخياً على الأقل بحلول نهاية المشروع، ارتفاعاً من 36.8% في خط الأساس. وإجمالاً، وصل مشروع AWEEV بشكل مباشر إلى 4982 شخصاً، منهم 4142 امرأة، في 13 بلدة.

وتتجاوز التغييرات حدود المزرعة. فالنساء يجمّعن المنتجات، ويتتبعن التكاليف والإيرادات، ويستخدمن منصات التواصل الاجتماعي، مثل Zalo وفيسبوك، للوصول إلى المشترين. وعلى نطاق مشروع AWEEV، ارتفعت المشاركة المجدية للنساء في صنع القرار الاقتصادي داخل الأسرة من 59.5% إلى 96.7%. وبالنسبة لمربيات الدواجن، تعني هذه القدرة الأكبر على الفعل أنهن يستطعن تعديل الإنتاج بما يتلاءم مع الظروف المناخية على نحو أفضل، وإدارة المخاطر، وحماية سبل عيشهن مع تغير المناخ.



٣ الشؤون الجنسانية

لا تؤثر أزمة المناخ على الجميع بالتساوي. فأوجه عدم المساواة الهيكلية، بما فيها محدودية الوصول إلى الموارد وسلطة صنع القرار والحقوق في الأرض والتمويل، تفاقم قابلية تأثر النساء والفتيات بالآثار المناخية. ويحتاج العمل المناخي إلى تحدي أوجه عدم المساواة الهيكلية هذه لإتاحة مشاركة جميع الناس، وإلى تجاوز إيجاد عالم أكثر خضرة نحو إيجاد عالم عادل. وتؤدي النساء والفتيات بالفعل دوراً بالغ الأهمية في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ويجب الاعتراف بحقوقهن وقدرتهن على الفعل وقيادتهن، وحماية ذلك كله ودعمه. ولذلك يجب أن يدافع العمل المناخي عن المساواة بين الجنسين.

وباعتباره أول مؤتمر للأطراف يعقب اعتماد خطة عمل بيليم الجنسانية (GAP)، يتيح مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثون (COP31) فرصة بالغة الأهمية لتجاوز الالتزامات والدفع نحو تنفيذ مجدٍ ومساءلة فعلية عن العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني. وبالنسبة لمنظمة كير الدولية، يعني ذلك استخدام مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) لتسليط الضوء على الأدلة المتعلقة بقيادة النساء على المستوى المحلي، وتعزيز تنفيذ خطة العمل الجنسانية في مختلف السياسات المناخية والتمويل المناخي، والضغط من أجل عمل طموح ومزود بموارد كافية يعالج الحواجز الهيكلية التي تحد من مشاركة النساء على قدم المساواة واستفادتهن من العمل المناخي. وينبغي أن يعني ذلك أيضاً وضع مشاريع النساء ومنظماتهن والشبكات والحركات التي تقودها النساء في صميم التنفيذ والرقابة. ويتطلب ذلك تجاوز التشاور بضمان أن تتوافر لهن الموارد وسلطة صنع القرار والتأثير اللازم لتشكيل التنفيذ ورصد ما إذا كانت الالتزامات تُنفَّذ. وينبغي أن يمتد ذلك إلى التمويل المناخي: فالتمويل المراعي للمنظور الجنساني ينبغي أن يصل إلى منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء والمشاريع التي تقودها النساء وأن يزودها بالموارد.

وترسي خطة العمل الجنسانية إطاراً مدته تسع سنوات للنهوض بالعمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني، وتتضمن 27 نشاطاً تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف جوانب السياسة المناخية وتنفيذها. وفي مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31)، وبالإضافة إلى تنظيم عدة أنشطة صادر بها تكليف وتقديم النواتج الرسمية وفقاً للجدول الزمني المحدد في خطة العمل الجنسانية، يجب بناء الزخم بين جميع الأطراف والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة نحو التنفيذ الشامل لخطة العمل الجنسانية. ويتجاوز ذلك حيز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: إذ تدعو منظمة كير الدولية البلدان إلى ضمان أن تكون برامجها وخططها ومشاريعها المناخية الوطنية مراعية للمنظور الجنساني. وعلاوة على ذلك، يتعين على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأطراف ضمان المشاركة والقيادة الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة للنساء والفتيات في المؤتمر.

المطالب الرئيسية بشأن الشؤون الجنسانية:

- **تنفيذ خطة عمل بيليم الجنسانية:** ينبغي لجميع البلدان أن تنفذ خطة عمل بيليم الجنسانية تنفيذاً كاملاً وأن تضمن إدماج طموحاتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين إدماجاً متسقاً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والسياسات المناخية الوطنية.
- **توفير الموارد لتنفيذ خطة العمل الجنسانية:** ينبغي للبلدان المتقدمة أن تضمن التمويل الكامل لفريق الشؤون الجنسانية التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لكفالة التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لجميع أنشطة خطة العمل الجنسانية التي كُلِّف بقيادتها.
- **الحفاظ على الزخم والقيادة بشأن خطة العمل الجنسانية:** ينبغي لجميع الأطراف الحفاظ على الزخم بشأن خطة العمل الجنسانية من خلال حضور أنشطتها والإسهام فيها في مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) وخلال اجتماعات الهيئتين الفرعيتين أو الفعاليات السابقة للمؤتمر أو الاجتماعات المناخية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الحكومات دعم مشاركة وقيادة جهة التنسيق الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية وتغير المناخ (NGCCFP) في تنفيذ خطة العمل الجنسانية.
- **ترجمة خطة العمل الجنسانية إلى عمل وطني:** على الصعيد الوطني، ينبغي لجميع البلدان أن تحرص على إجراء التقييمات الوطنية المقرر تقديمها في عام 2027 إجراءً دقيقاً — وهي التقييمات المتعلقة بقضايا ذات صلة مثل الصحة والعنف ضد النساء والفتيات وعمل منظمة كير الدولية في سياق تغير المناخ — وأن تشمل مشاورات مع المنظمات النسائية المحلية والوطنية للاسترشاد بها في إعدادها (الناتج A.3.9 في خطة العمل الجنسانية). وينبغي أن يستند التنفيذ الوطني لخطة العمل الجنسانية إلى هذه التقييمات، وكذلك إلى عمليات المسح والمعلومات الأخرى ذات الصلة المستندة إلى مشاورات مع النساء والفتيات المتضررات.

دراسة حالة

من مساهِمة صامتة إلى صانعة قرار: رحلة راشيل نحو القيادة المحلية في كينيا

في مرتفعات كوريسوي الجنوبية بكينيا، أمضت راشيل سانغ سنوات تعمل أياماً طويلة في مزرعة أسرتها. كانت تزرع الأرض، لكن القرارات المتعلقة بما يُزرع وما يُباع وكيفية استخدام الإيرادات كانت تُتخذ في الغالب دون مشاركتها. وفي الوقت نفسه، جعل تزايد تقلب هطول الأمطار المحاصيل أقل موثوقية، مما تركها تعمل بجهد أكبر بينما تكافح لتحسين سبل عيش أسرتها. وكحال كثير من النساء الريفيات، أدت راشيل دوراً محورياً في إنتاج الغذاء لكن تأثيرها على القرارات التي تمس حياتها كان محدوداً.

ومن خلال برنامج CASCADE، وهو برنامج تدعمه منظمة كير الدولية ومنظمة GAIN وتموله وزارة الخارجية الهولندية، انضمت راشيل إلى مدارس المزارعين الحقلية والتجارية (FFBS)، حيث تعلمت تقنيات الزراعة الذكية مناخياً ومهارات الأعمال وممارسات التغذية، وشاركت في حوارات أسرية بشأن المشاركة في صنع القرار. ونوّعت مزرعتها، واعتمدت ممارسات لتوفير المياه وتحسين التربة، وبدأت تدير مزرعتها كعمل تجاري. وزاد دخلها الشهري بأكثر من خمسة أضعاف.



وتجاوز الأثر حدود ارتفاع الغلات والدخل. فراشيل تتشارك الآن مع زوجها في القرارات المتعلقة بالزراعة وبالشؤون المالية للأسرة، مما حسّن تأثيرها داخل الأسرة وحصول أسرتها على غذاء مغذٍّ على حد سواء. وقد أصبحت مزرعتها موقعاً للتعلم بالنسبة لمزارعين آخرين، إذ تبرهن على أن الاستثمار في مهارات النساء وقدرتهن على الصمود وقيادتهن يمكن أن يعزز سبل العيش والمساواة بين الجنسين وقدرة المجتمع المحلي على الصمود في مواجهة تغير المناخ.



٤ تمويل الخسائر والأضرار

شكّل مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون (COP28) محطة تاريخية في جدول أعمال الخسائر والأضرار. فقد اعتمدت الأطراف قرار تفعيل صندوق مواجهة الخسائر والأضرار (FRLD)، بعد سنوات من المناصرة المتواصلة من جانب البلدان المعرّضة لتأثيرات تغير المناخ والمجتمع المدني. ومع أن ذلك مثّل خطوة مهمة في تعزيز البنية المؤسسية لمعالجة الخسائر والأضرار في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإنه لم يترجم بعد إلى حجم الدعم المالي الذي تحتاجه المجتمعات المحلية التي تعاني بالفعل آثاراً مناخية لا يمكن تداركها.

وبعد ثلاث سنوات من إنشائه، لا يزال صندوق مواجهة الخسائر والأضرار يعاني نقصاً حاداً في الموارد. إذ تُقدَّر الاحتياجات السنوية من تمويل الخسائر والأضرار بنحو 400 مليار دولار، في حين لم يُتعهد إلا بمبلغ 822 مليون دولار، ولم يُسدَّد إلى الصندوق سوى 448 مليون دولار، ولم يُخصص سوى 250 مليون دولار لمرحلة انطلاقه من خلال آلية بربادوس للتنفيذ (BIM). وتقل هذه الموارد بفارق هائل عن الاحتياجات الحالية وتثير مخاوف جدية بشأن قدرة الصندوق على مواصلة العمل بعد عام 2027.

وتقدم الفيضانات المدمرة التي ضربت نيبال في أغسطس 2026 مثالاً صارخاً على هذه الفجوة. فقد أودت الفيضانات بحياة أكثر من 1300 شخص، وأصابت كثيرين آخرين، وخلّفت آلاف المفقودين، وشرّدت مجتمعات محلية، وألحقت أضراراً واسعة بالمنازل وسبل العيش والبنية التحتية الحيوية، بما فيها الطرق والمدارس وشبكات المياه والطاقة والمرافق الصحية. وتجربة نيبال ليست حالة منعزلة: ففي مختلف البلدان المعرّضة لتأثيرات تغير المناخ، تتسبب الفيضانات والعواصف وحالات الجفاف وغيرها من الآثار المناخية المتزايدة الشدة في خسائر لا يمكن معالجتها بالتكيف وحده، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تمويل للخسائر والأضرار يكون متاحاً ويمكن التنبؤ به وكافياً.

وقد عززت الفتوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية الحجة القانونية والأخلاقية لتمويل الخسائر والأضرار، مما يرسخ الطرح القائل بأن معالجة الخسائر والأضرار ليست مجرد عمل تضامني مع البلدان المعرّضة لتأثيرات تغير المناخ، بل تستند على نحو متزايد إلى الالتزامات القانونية للدول ومبدأي المسؤولية والجبر بموجب القانون الدولي. وفي مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31)، ينبغي أن يُترجم ذلك إلى التزام سياسي متجدد بإرساء الصندوق على أساس مالي مستدام وضمان قدرته على تقديم دعم متاح ويمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب لمن هم في أمسّ الحاجة إليه.

المطالب الرئيسية بشأن تمويل الخسائر والأضرار:

- **زيادة موارد صندوق مواجهة الخسائر والأضرار وتوفيرها على نحو مستدام:** ينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها برسملة صندوق مواجهة الخسائر والأضرار (FRLD) بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة والمسؤولية التاريخية. ويجب أن يؤمّن الصندوق تمويلاً عاماً متزايداً يمكن التنبؤ به وقائماً في معظمه على المنح من خلال استراتيجية طموحة وطويلة الأجل لحشد الموارد.
- **ضمان تمويل منصف ومتاح:** ينبغي أن يسترشد الصندوق بمبادئ الإنصاف والشمول وإتاحة الوصول والشفافية والمشاركة وعدم التمييز، بما يكفل توفير تمويل يصل في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به ويتاح بصورة مباشرة، مع وضع المجتمعات المحلية المتضررة، بما فيها المنظمات التي تقودها النساء والشعوب الأصلية وسائر الفئات المهمشة، في صميم عملية صنع القرار.
- **إنشاء بند دائم بشأن الخسائر والأضرار في جدول أعمال مؤتمر الأطراف:** ينبغي للأطراف إنشاء بند دائم في جدول أعمال مؤتمر الأطراف بشأن الخسائر والأضرار للحفاظ على الاهتمام السياسي، وتعزيز الرقابة على صندوق مواجهة الخسائر والأضرار، والنهوض بتمويل متزايد وقائم على المنح للبلدان والمجتمعات المحلية المعرّضة للتأثر.

التخفيف من أجل مسار عادل نحو 1.5 درجة مئوية

بعد أحد عشر عاماً من اعتماد اتفاق باريس، لا تزال الانبعاثات العالمية ترتفع، ولا تزال فجوة الطموح واسعة. وتبيّن البيانات أن المساهمات المحددة وطنياً والسياسات غير كافية، مما يضع العالم على مسار يفضي إلى تصاعد خطير في المخاطر والأضرار المناخية ويتجاوز كثيراً هدف اتفاق باريس البالغ 1.5 درجة مئوية. ولم يقدم سوى عدد محدود من الأطراف مساهمات محددة وطنياً معززة لعام 2035، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى مزيد من الطموح وإلى تسريع التنفيذ.

ويجب على مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) تسريع تنفيذ التزامات طموحة بشأن التخفيف تتسق مع أفضل المعارف العلمية المتاحة، مع الوفاء بالالتزام المتفق عليه في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28) بالانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري في نظم الطاقة بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة. وسيتطلب تحقيق ذلك زيادة سريعة في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وإنهاء التمويل العام والخاص الذي يُبقي البلدان حبيسة تبعية جديدة للوقود الأحفوري.

ويتنامى الزخم أيضاً خارج نطاق المفاوضات الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فقد أظهر مؤتمر سانتا مارتا المعني بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، المعقود في أبريل 2026، تنامي القيادة السياسية بين الحكومات الملتزمة بالنهوض بانتقال منصف محوره الناس. وهذه المبادرات محل ترحيب كبير، لكن ينبغي أن تكون مكملة لعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا بديلاً عنها، فهي المحفل الوحيد الذي تجلس فيه جميع البلدان إلى الطاولة. وينبغي أن تسير المبادرات الجديدة جنباً إلى جنب مع استمرار الاستثمار في المنظومة المتعددة الأطراف الأوسع والمبادئ التي تقوم عليها.

ويجب أن يكون الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون عادلاً، وأن ينهض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. ويجب أن تشارك النساء والفتيات والشعوب الأصلية والعمال والشباب والمجتمعات المحلية مشاركة مجدية في تشكيل هذا الانتقال والاستفادة منه. وسيتطلب تحقيقه زيادة الدعم الدولي، بما في ذلك التمويل المناخي القائم على المنح ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما يمكّن البلدان النامية من انتهاج تنمية منخفضة الكربون وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ دون المساس بالحد من الفقر. وينبغي لمؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) أن ينهض ببرنامج عمل الانتقال العادل من خلال دعم مسارات وطنية شاملة للجميع تعزز القدرة على الصمود وتوجد عملاً لائقاً وتوسع الوصول إلى طاقة نظيفة ميسورة التكلفة، دون أن يُترك أحد خلف الركب.

المطالب الرئيسية بشأن التخفيف:

- **تعزيز الطموح وتسريع العمل ومواءمة التنفيذ مع هدف 1.5 درجة مئوية.** ضمان أن تواءم جميع الأطراف مساهماتها المحددة وطنياً لعام 2035 واستراتيجياتها الطويلة الأجل مع هدف 1.5 درجة مئوية ومع أفضل المعارف العلمية المتاحة، وترجمة الالتزامات القائمة إلى خفض سريع ومطرد للانبعاثات.
- **تحقيق انتقال عادل ومنظم ومنصف بعيداً عن الوقود الأحفوري.** دعم خارطة طريق البرازيل للانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري من خلال زيادة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وإنهاء التمويل العام للتوسع في الوقود الأحفوري الجديد، فضلاً عن دعم متابعة مؤتمر سانتا مارتا، مع ضمان أن يظل الانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري بنداً محورياً في جدول الأعمال المتعدد الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- **مواءمة خارطة الطريق العالمية للغابات والمساهمات المحددة وطنياً:** ينبغي للأطراف أن تستعرض بعين ناقدة خارطة طريق الغابات التي ستقدمها رئاسة مؤتمر الأطراف الثلاثين في مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في وقف إزالة الغابات وتدهورها وعكس مسارهما بحلول عام 2030.
- ينبغي للحكومات أن تعزز مساهماتها المحددة وطنياً لعام 2035 وأن تقدم دعماً سياساتياً ومالياً وهيكلياً ملموساً لـ"الجهود المعززة" التي من شأنها النهوض بحلول عملية وقابلة للتوسع قائمة على النظم الإيكولوجية من خلال استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP)، بما يتواءم مع اتفاق باريس وخارطة طريق الغابات.

1 التقرير التجميعي للمساهمات المحددة وطنياً الصادر عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. متاح على: 2025 NDC Synthesis Report | UNFCCC
تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2025: خارج المسار، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح على: Emissions Gap Report 2025 | UNEP



من الظلام إلى الفرصة: كيف ساعدت الطاقة الشمسية رابعة على تعزيز سبل عيشها

في منطقة سوندربانز الحرجة إيكولوجياً (ECA) المعرّضة لتأثيرات تغير المناخ في بنغلاديش، كثيراً ما تواجه الأسر المعيشية في قرية إيشواريبور تحديات مرتبطة بتدهور البيئة ومحدودية فرص كسب العيش وعدم كفاية البنية التحتية. وبالنسبة لرابعة خاتون من قرية إيشواريبور، تفاقمت هذه التحديات بفعل الفقر وعدم موثوقية الحصول على الكهرباء.

تعيش رابعة مع زوجها وأطفالها الثلاثة في أسرة مكونة من خمسة أفراد. ويعمل زوجها عاملاً بالأجر اليومي، لكن عدم انتظام العمل كثيراً ما جعل تلبية الاحتياجات اليومية للأسرة أمراً صعباً. ولإعالة الأسرة، استخدمت رابعة مهاراتها في الخياطة وقدمت دروساً خصوصية لأطفال مجتمعها المحلي. غير أن انقطاع التيار الكهربائي المتكرر عطّل كلا النشاطين، مما حدّ من قدرتها على العمل مساءً وقلّص دخلها. وقد حصلت رابعة على نظام منزلي للطاقة الشمسية بقدرة 50 واط من خلال مشروع تحالف "التكيف القائم على الطبيعة من أجل حياة ومعيشة مزدهرة ومهارة في بنغلاديش" (NABAPALLAB) الذي تقوده منظمة كير وتموله الحكومة البريطانية. وقد مكّنتها الإضاءة الموثوقة من مواصلة الخياطة وإعطاء دروس خصوصية بعد غروب الشمس، مما زاد ساعات عملها الإنتاجية زيادة كبيرة. وارتفع دخلها من الخياطة من نحو 10 دولارات إلى 28 دولاراً شهرياً، بينما تدرّ الدروس الخصوصية الآن نحو 33 دولاراً شهرياً. ومع زيادة أرباحها، استثمرت رابعة 66 دولاراً في عمل تجاري صغير للملابس تديره من المنزل. واليوم، تكسب نحو 100 دولار شهرياً من الخياطة والدروس الخصوصية ومبيعات الملابس.

وقالت: "لقد غيّر الدعم بالطاقة الشمسية حياتي. أستطيع الآن مواصلة الخياطة والدروس الخصوصية في المساء وأكسب المزيد لأسرتي".

وإجمالاً، جرى تركيب 3830 نظاماً شمسياً من أجل سبل العيش للأسر المعيشية في منطقتي سوندربانز وهاكالوكي هاور الحرجتين إيكولوجياً، تولّد ما يقدر بنحو 360.99 ميغاواط ساعة من الكهرباء النظيفة سنوياً. وبافتراض أن هذه الكهرباء الشمسية تحل محل كهرباء الشبكة التقليدية، وبتطبيق معامل انبعاث إرشادي قدره 0.67 كغم من ثاني أكسيد الكربون لكل كيلوواط ساعة، يمكن لهذه النظم أن تتفادى ما يقارب 241.87 طناً من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً — وهو حجم أثر يعكس الإسهام الجماعي في مجتمع محلي أنظف وأقدر على الصمود.



تولّى مركز العدالة المناخية التابع لمنظمة كير (CJC) تنسيق إعداد وتجميع ورقة سياسات مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) بمساهمات من مختلف أنحاء منظمة كير الدولية. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة www.careclimatechange.org

صورة غلاف ورقة السياسات: © Sosina Mengistu/FIRMA/CARE 2026 | إثيوبيا